

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٧٥٣ لسنة ١٩٥٩

بتشكيل لجنة لحصر وتقييم الأموال التابعة للهيئة العامة للإنتاج الزراعي بإقليم مصر

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٩٠٤ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء الهيئة العامة للإنتاج الزراعي بإقليم مصر ؛

قرر :

مادة ١ - تشكل لجنة لحصر وتقييم الأموال الثابتة والمذكورة المملوكة للهيئة العامة للإنتاج الزراعي والأموال التي تقوم باستغلالها من :

- الدكتور أحمد حامد اللشقرى ، وكيل وزارة الزراعة المساعد رئيساً
مدير عام مصلحة المساحة ، بوزارة الأشغال
« « الميكانيكا والكهرباء ، بوزارة الأشغال
« « الأموال المقررة ، بوزارة الخزانة
وكيل الميزانية ، بوزارة الخزانة
مدير عام مصلحة البساتين ، بوزارة الزراعة
« « الأملاك الأميرية ، بوزارة الإصلاح
الزراعي أعضاء
مراقب مراقبة الهندسة الزراعية ، بوزارة الزراعة
« « الإنتاج الحيواني ، « «
مدير قسم المزارع ، بوزارة الزراعة
« « إدارة الميزانية ، بوزارة الزراعة
« « عام الهيئة العامة للإنتاج الزراعي

وعلى هذه اللجنة الانتهاء من أداء الغرض المنوط بها في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار ولها أن تستعين في أداء عملها بمن ترى الاستعانة بهم من ذوي الخبرة سواء كانوا موظفين أو غير موظفين .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ ربيع الأول سنة ١٣٧٩ (٢٩ سبتمبر ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٧٥٤ لسنة ١٩٥٩

في شأن علاج الموظفين خارج حدود الجمهورية العربية المتحدة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له في إقليم مصر ؛

وعلى قانون الموظفين الأساسى رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٥ في إقليم سوريا ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يجوز بقرار من رئيس الجمهورية معالجة الموظفين الذين يصابون بمرض أو بأمراض بسبب تأدية أعمال وظائفهم على نفقة الدولة في خارج الجمهورية العربية المتحدة والذين ترى اللجنة المشار إليها في المادة الثالثة ضرورة علاجهم في الخارج .

مادة ٢ - يجب أن تتوفر الشروط الآتية لتقرير العلاج في خارج الجمهورية العربية المتحدة :

- (أ) أن تكون الإصابة أو المرض بسبب تأدية أعمال الوظيفة
(ب) أن تكون الإصابة أو المرض قابلة للشفاء .
(ج) أن يوجد نقص في الإخصائين أو في الأجهزة اللازمة للعلاج في الجمهورية ويجب أن تقر الجهة العلمية المختصة بوجود هذا النقص .
(د) أن توصى اللجنة الطبية المختصة بضرورة السفر إلى الخارج .
ويجب على اللجنة الطبية المختصة أن تُحدد في تقريرها المؤسسة التي توصى بمعالجة الموظف فيها ومدة العلاج وتكاليفه على وجه التقريب .

مادة ٣ - تشكل بقرار من وزير الصحة التنفيذية المختص لجان طبية تتكون من أعضاء هيئات التدريس بكليات الطب بجامعة الجمهورية العربية المتحدة ويجوز أن يضم إليها إخصائين من وزارة الصحة وإخصائين من غير الموظفين ، وتختص هذه اللجان بفحص الحالة الصحية لهؤلاء الموظفين وتقديم التقارير الطبية اللازمة بناء على طلب الوزير التنفيذي التابع له الموظف .

وسام الاستحقاق السوري من الدرجة الثانية ، إلى :

- السيد وديع سعادة .
- والسيد محمد علي حوريه .
- والسيد مصطفى الزين .
- والسيد ماجد صفيه .
- والسيد أحمد القواف .
- والسيد عمر فوزي عيسى .
- والسيد بهجت صدق .

وسام الاستحقاق السوري من الدرجة الثالثة ، إلى :

- مسيو أوف كريستيان لارمن ، نائب رئيس شركة كامبسا كس في كوبنهاجن ، ومهندس رئيسي فيها .
- ومسيو ايج روجر كريستسن ، المهندس الرئيسي في شركة كامبسا كس في كوبنهاجن
- والسيد فوح باصوص ، من شركة مرفا اللاذقية .

وسام الاستحقاق السوري من الدرجة الرابعة ، إلى :

- مسيو ويرزورنسن ، المهندس المدني في شركة كامبسا كس في كوبنهاجن .

مادة ٤ - يجوز بقرار من الوزير المختص مد مدة العلاج أو زيادة تكاليفه بناء على التقارير المرسلة من الجهة القائمة بالعلاج وبعثة التمثيل الخارجي للجمهورية العربية المتحدة في هذا البلد ، وبعد أخذ رأى اللجنة الطبية التي أعدت التقرير الأول .

مادة ٥ - يجوز بقرار من رئيس الجمهورية تقرير إعانة مالية للوظفين الذين يصابون بمرض أو بأعراض ليست بسبب تتعلق بتأديتهم أعمال وظائفهم وذلك لمساعدتهم في العلاج في داخل الجمهورية العربية المتحدة أو في خارجها ويجب اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في هذا القرار ، وعلى اللجنة الطبية أن تقدر ما يتكلفه علاجه في الخارج أو في الداخل .

مادة ٦ - يحدد وزير الصحة التنفيذي المختص مكانة لأعضاء هذه اللجان عن كل حالة تفحصها وتقدم عنها تقريراً .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدرت برئاسة الجمهورية في ٢٦ ربيع الأول سنة ١٣٧٩ (٢٩ سبتمبر سنة ١٩٥٩)
جمال عبد الناصر

رياسة الجمهورية

ديوان كبير الأمراء

وافق السيد رئيس الجمهورية في ٣ ذي القعدة سنة ١٣٧٨ (١١ مايو سنة ١٩٥٩) على منح وسام الاستحقاق السوري إلى السادة رئيس وأعضاء شركة مرفا اللاذقية الحاليين والسابقين ، وإلى ثلاثة من الخبراء الهولنديين تقديراً لما بذلوه من جهود وما قدموه من خدمات ، تمتازة لهذه الشركة :

وسام الاستحقاق السوري من الدرجة الأولى ، إلى :

- السيد مصطفى الحوراني .
- والسيد كمال الفضالي .
- والسيد صديق فهدة .